اشكالية العلاقة بين الديمقراطية والاحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003

The dialectic of the relationship between political parties and democracy in Iraq after 2003

م. د. سعدي ابراهيم حسين (•) Dr. Saadi Aabrahem Huseen

الملخص:

تعد العلاقة بين الديمقراطية والاحزاب السياسية العراقية مثيرة للجدل، فهذه الاحزاب كانت تنادي بمحاربة النظام الدكتاتوري، وتعاون البعض منها مع المجتمع الدولي حتى تم اسقاطه في عام 2003، لكنها بعد ان وصلت الى السلطة يلاحظ عليها عدم الالتزام بالعمل الديمقراطي المتعارف عليه ، القائم على اساس ان عدد الاصوات اهو الذي يحدد من يتولى السلطة، بل لجأت الى المحاصصة وتقاسم المناصب والمراكز المهمة . وفي الوقت عينه لم تسر وفق النهج الديمقراطي على الصعيد الداخلي. فمثلا رئيس الحزب يبقى في منصبه لفترة لا حصر لها، وهو من يحدد كل شيء داخل حزبه ، واذا جرت انتخابات، فهي شكلية ولا تؤثر على الحقيقة الثابتة ان راس الحزب لا يتغير. ان علاقة الاحزاب بالديمقراطية وفق ما تقدم، اثر سلبا على مجمل الاوضاع في البلاد، وجعل المواطن العراقي يشك بوجود الديمقراطية في بلاده ، لذلك هو لا يتفاعل جيدا معها، بل ينظر اليها بحذر ويعدها سببا للكثير من المشاكل العامة .

Abstract

There is no doubt that the relationship of Iraqi political parties with democracy raises controversy. It is the votes of the masses that determine who takes power. Rather, they resorted to quotas and the sharing of important positions and positions. At the same time, they did not follow the democratic approach at the internal level. For example, the party leader remains in office for an infinite period, and he is the one who determines everything within his

• - تدريسي في جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية . dr.saadialabrahem@uomosul.edu.iq

party. If elections are held, they are formal and do not affect the established fact that the head of the party, whether it is a religious or national leader, does not change .The relationship of parties with democracy negatively affected the overall situation in the country, and made the Iraqi citizen doubt the existence of democracy in his country, so he does not interact well with it, but rather looks at it with caution and considers it a cause of many public problems.

المقدمة:

تشترك الاحزاب السياسية في اغلب بلدان العالم بوجود هوة واسعة ما بين الشعارات التي ترفعها وما بين التطبيق العملي لتلك الشعارات، او بالأحرى فأن هناك فرق ما بين النظرية والتطبيق، وهذه السمة وبالرغم من كونها عامة الا انها غالبا ما تلتصق بالبلدان غير المتقدمة على نحو اكثر من غيرها.

و لا يختلف العراق عن هذه القاعدة، فهو الاخر يعاني من عدم التزام الاحزاب السياسية او لنقل اغلبية الاحزاب السياسة، في مرحلة ما بعد عام 2003 بتطبيق الشعارات التي ترفعها والايديولوجيات والمبادئ التي تدعي الايمان بها، ومن اهم تلك الاشياء هي الديمقراطية .

ان التعرف على الديمقراطية عند الاحزاب السياسية العراقية ما بين النظرية والتطبيق، ستكون المحور الاساس لهذا البحث، وكما يأتي:

مشكلة البحث: تتمحور الاشكالية الاساسية لهذا البحث في عدم التطبيق الفعلي للديمقراطية من قبل الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003، سواء على الصعيد الداخلي لكل حزب ام على الصعيد الخارجي ، المتمثل بإدارة مؤسسات الدولة . وهذا الحال يدفع الباحث لطرح التساؤلات الأتية :

ما هو موضع الديمقراطية في منهج الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 ؟ – هل هناك فرق ما بين النظرية والتطبيق ؟

فرضية البحث: من خلال الاشكالية اعلاه يفترض الباحث ان هناك فرق بين الديمقراطية كنهج للأحزاب السياسية العراقية قبل وبعد ممارسة السلطة سواء داخل ام خارج الاحزاب. اذ ان التمسك بالديمقراطية بات

في الكثير من اوجهه وسيلة للحفاظ على مواقعها في السلطة اكثر من الايمان بالعمل الديمقراطي لتطوير البلاد والنهوض بها ، على الاقل لدى الغالبية وليس جميع الاحزاب السياسية.

اهداف البحث: يروم البحث تحقيق جملة من الاهداف، ومنها:

1_ تشخيص علاقة الاحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية : وهذا التشخيص سيكون له نتائج مهمة، كون ان ابتعاد الاحزاب عن التطبيق الفعلي للديمقراطية قد اثر سلبا على اداءها السياسي، لأن الحزب الذي لا يؤمن بالعمل الديمقراطي على صعيده الداخلي لا يمكنه ان يلتزم به على صعيد خارج الحزب.

2– تنبيه المواطن العراقي الى حقيقة بعض الشعارات التي ترفعها الاحزاب السياسية العراقية اثناء الانتخابات، مثل: الوعد بتطبيق الديمقراطية او ما يشابهها: وهذه الغاية ايضا لها نتائج محمودة كونها ستساعد المواطن العراقي على انتخاب الاشخاص الذين لا يكتفون برفع الشعارات الديمقراطية بل الذين يمضون قدما في عملية تطبيقها .

3– تنبيه الاحزاب السياسية العراقية الى ضرورة الالتزام بالشعارات التي ترفعها: وفي هذه الحالة ستكون مخيرة بين ان تلتزم بتلك الشعارات وبين ان ترفع شعارات واقعية وتكون قادرة على تطبيقها، كي تكون اكثر مصداقية، وتزداد احتراما وثقة في نظر المواطن العراقي.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من اهمية الموضوع نفسه، الا وهو علاقة الاحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية بعد عام 2003، خاصة بعد ان عجزت تلك الاحزاب عن ان تنتج نظام سياسي مستقر للعراق، مما يدلل على وجود خلل في بنية النظام وطريقة حكمه للبلاد وهذا الخلل انما يتمثل في ابتعاد الاحزاب السياسية عن التطبيق الفعلي للديمقراطية .

حدود البحث : للبحث حدود هي :

1 – **الحدود الزمانية** : وهي تمتد من الفترة التي تشكلت بها الاحزاب السياسية العراقية (الحالية) في مرحلة ما قبل عام 2003، وحتى تاريخ انجاز البحث .

2 – **الحدود المكانية** : يتناول البحث الاحزاب السياسية العراقية التي استلمت السلطة في البلاد عقب عام 2003.

3 – الحدود الموضوعية : يتناول البحث الديمقراطية وعلاقتها بالأحزاب السياسية العراقية، بشكل اساس.

منهج البحث: انجز هذا البحث بالاعتماد على منهج التحليل النظمي، الذي يعتبر عدم الالتزام التام بتطبيق الديمقراطية هو مخرجات، ناتجة عن مدخلات معينة تتمثل بعدم القناعة التامة بها .

هيكلية البحث : يتكون هذا البحث من محورين، حيث تناولنا في الأول موضوع الاحزاب السياسية والديمقراطية في مرحلة ما قبل عام 2003، من خلال تقسيمه الى مطلبين : الأول الديمقراطية في منهج الاحزاب السياسية المدنية، والثاني الديمقراطية في منهج الاحزاب الدينية . اما في المحور الثاني، فسيتم مناقشة موضوع الاحزاب السياسية وتطبيق الديمقراطية، وفي مطلبين هما الاول تطبيق الديمقراطية على صعيد السلطة خارج الاحزاب والثاني تطبيق الديمقراطية على صعيد السلطة داخل الاحزاب.

أولاً_ الاحزاب السياسية العراقية والديمقراطية في مرحلة ما قبل الوصول الى السلطة السياسية

تقسم الاحزاب السياسية العراقية التي كانت معارضة للنظام السابق الى قسمين رئيسيين: مدنية [1] ودينية[2]. وكل من الصنفين كانت له وجهة نظر خاصة حول الديمقراطية وامكانية تطبيقها في العراق. وفي هذا المبحث سنحاول ان نتعرف على مكانة الديمقراطية في فلسفة ورؤية هذه الاحزاب، وفق الآتي :

المطلب الاول: الاحزاب المدنية العراقية والديمقراطية

تعتبر الاحزاب المدنية العراقية من اكثر المؤسسات المعنية بالديمقراطية، وتقف من وراء ذلك، جملة من الاسباب، ومن اهمها الآتي :

[1]– ظهر في العراق قبل عام 2003 احزاب كثيرة ، ومن اهمها : أ– الحزب الشيوعي . ب – الاحزاب القومية الكردية _ ج – التنظيمات شبه الحزبية ، مثل حركة الوفاق الوطني العراقي بزعامة السيد أياد علاوي ، والمؤتمر الوطني العراقي ، بزعامة السيد احمد الجلبي . وغيرها . للمزيد من التفاصيل حول الاحزاب المدنية التي تشكلت في مرحلة ما قبل عام 2003، وكانت معارضة للنظام السابق ، ينظر :سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، (بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ،2014) ، ص ص112–115.

[2]– لعل الاحزاب الاسلامية العراقية قليلة ، بالأخص في مرحلة ما قبل عام 2003، وهي الحزب الاسلامي، وحزب الدعوة الاسلامية، ومن ثم المجلس الاعلى الاسلامي، فضلا عن بعض التشكيلات التي ظهرت بين الآونة والاخرى، الا انها لم تشكل ثقل حقيقي على ارض الواقع . ينظر : اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب العراقية المعاصرة (نماذج مختارة) ، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة 2010) ، ص ص35 – 84.

1 – الديمقراطية وسيلة للوصول الى الدولة المدنية : للمدنية معاني كثيرة، فهي على الصعيد السياسي تعني ان تدار السلطة بشكل مؤسساتي، وعلى الصعيد الاجتماعي تعني ان يتساوى الناس امام القانون دون ان نميز بينهم من حيث اللون والجنس والعرق، ومن الناحية الاقتصادية تعني حرية العمل ، ومن الناحية الثقافية تعني افساح المجال امام العقل الانساني للتفكير دون قيود او معوقات . وكل هذه المميزات التي توفرها المدنية لا يمكن ان تتحقق من دون وجود نظام سياسي ذو نهج ديمقراطي يؤمن بالحريات العامة ويحميها . لذلك فأن الاحزاب السياسية لكي تصل الى المدنية لابد ان تعمل على ترسيخ الديمقراطية [1] .

2– الديمقراطية وسيلة لمحاربة الدكتاتورية: تعتبر الدكتاتورية والتسلط من اهم المثالب والعيوب التي عانت منها الانظمة السياسية في العراق في مرحلة ما قبل عام 2003، وهي السبب الاول لظهور الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في تلك الفترة وفي الوقت عينه فأن السياسة التي انتهجتها تلك الأنظمة في التعامل معها قد اضطرتها الى ان تسلك طريق المعارضة، فخرج اغلبها من البلاد او لنقل خرج الأشخاص المعارضون، والتفوا حول بعضهم البعض وكونوا أحزابهم المعارضة انطلاقا من فكرة نشر الديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية وتخليص البلاد منها ([2]).

3– الديمقراطية وسيلة لكسب الدعم الدولي: تعد الديمقراطية وسيلة لكسب الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الامريكية على اعتبار انها من ضمن مبادئ النظام الرأسمالي الذي تؤمن به، وقد ازدادت اهمية الديمقراطية في فترة الحرب الباردة اذ صارت الدكتاتورية والانظمة الاستبدادية محسوبة على الاتحاد السوفيتي، وصارت الانظمة الليبرالية محسوبة على الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية ([3]).

وهكذا ومن اجل ان تحصل الاحزاب السياسية العراقية المعارضة على الدعم الدولي كان لابد لها من ان ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان، وفعلا فقد كان ذلك مهما جدا وذكيا في الوقت نفسه، اذ سرعان ما تبنت الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص ملف المعارضة العراقية في الخارج . وبدأت تنهال عليها المساعدات بمختلف صنوفها المالية والاعلامية وحتى العسكرية.

---

[1]– ينظر : اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 2013) ، ص ص13 – 21 .

[2]– احمد رائف ، بلاد الرعب وارض الخوف، القاهرة : (الزهراء للاعلام والنشر العربي، الطبعة الاولى، 1990)، ص ص60–68.

[3]– للمزيد من التفاصيل عن سياسات القوى العظمى ابان الحرب الباردة، ينظر : روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي ، الطبعة الاولى، 2013) ، ص ص36–38.

والمعارضة من جهتها، اخذت تركز على دكتاتورية النظام وتعد العالم بأنها سوف تمارس الحكم في العراق في حال وصلت اليه بشكل ديمقراطي ولن تسمح بعودة الدكتاتورية اليه ابدا، وان الديمقراطية والنهج الليبرالي سوف يكون الاساس الذي تبني من خلاله الدولة العراقية علاقاتها مع العالم الغربي المتقدم [1].

اذن، السعي لتبني الديمقراطية من قبل الاحزاب المدنية العراقية يعتبر منسجما مع منهجها المدني، وفي الوقت عينه صارت الديمقراطية وسيلة للحصول على فوائد تخدمها في قضيتها الرئيسية في تلك الفترة، والمتمثلة بمقارعة النظام السابق .

المطلب الثاني: الأحزاب الدينية العراقية والديمقراطية

تشكلت في العراق في مرحلة ما قبل عام 2003، العديد من الاحزاب الدينية (السنية والشيعية) ، ومن الممكن ان نتعرف على مكانة الديمقراطية في منهج الاحزاب الدينية، عبر النقاط الأتية :

1 – علاقة الدين بالسياسية : ليس من المستغرب القول من ان الديمقراطية من المصطلحات الغربية، وهي وسيلة للحكم عرفتها الشعوب الأوربية منذ فترات زمنية بعيدة ، وقد اعيد تفعيلها والنظر فيها ابان عصر النهضة والاصلاح الديني .هذا المنشأ الغربي للديمقراطية قد تطلب من علماء الاسلام ان يقوموا بمحاولة لترويضها وجعلها تنسجم مع المدرسة الاسلامية في الحكم، فنجح بعضهم وفشل البعض الاخر، ولعل محاولة الدمج ما بين قاعدة الشورى والديمقراطية هي احدى اهم تلك المحاولات التي لم تستطع اثبات صحتها الى هذا اليوم، على اعتبار ان الشورى لا تتضمن اخذ رأي كل الناس، بل المختصين منهم فقط وهم قلة، عكس الديمقراطية التي تتطلب استفتاء الجميع [2].

---

[1]– علي حسين حميد عزيز، القوى الاقليمية والقوى الكبرى دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف (دراسة حالة العراق والولايات المتحدة) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007)، ص ص340 342.

[2]– طبعا هناك اختلافات اخرى، ما بين الديمقراطية والشورى، فالأولى هي فكر بشري اخترعه الانسان من اجل تلبية حاجته الى نظام حكم يحترم الراي العام ويتقبل الفكر والنقد ولا يتزمت براي الحاكم فقط ، وبالتالي هي قابلة للطعن والتراجع عنها ونقدها . اما الشورى، فهي ليست من نتاجات العقل الانساني، بل هي ارادة ربانية من السماء، بمعنى هي نص ، يصعب التمادي في تفسيره وتأوله ، فضلا عن نقده او الطعن فيه . ينظر : عبد الحميد اسماعيل الانصاري، نظام الحكم في الاسلام، الطبعة الاولى، الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، 1985، ص ص42– 46.مصطفى احمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب الاسلامية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 2007) ، ص302 ، ص325.

وعلى هذا الاساس فلم تكن علاقة الاحزاب الدينية في العراق ولا في اي مكان من العالم بالديمقراطية علاقة واضحة، رغم ان البعض منها يحاول ان يعطي انطباع للأخرين من انه يتخذ من الديمقراطية طريقة للحكم .

2 – علاقة الغرب بالمسلمين : تتسم العلاقة ما بين الغرب والعالم الاسلامي بالتوتر، حتى لو حاول كل طرف منهم ان يخفي ذلك، وهذا التوتر له اسبابه الكثيرة، التاريخية والموضوعية والفكرية، فكثيرا ما يعبر الغرب عن خوفه من الحركات الاسلامية المتطرفة التي تريد ان ترجع العالم الى العصور السابقة تحت شعار العودة الى نهج السلف، وفي الوقت عينه فأن البعض من المسلمون لا يخفون خشيتهم من ان يستفرد الغرب بالتنمية والتطور ويترك لهم القشور، بحيث يبقون اتباع له مدى الدهر [1].

اما فكريا، فكما قلنا سابقا فأن هناك اختلاف في النظر الى الحكم او النظام السياسي ما بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي، ففي الوقت الذي يعتمد الغرب على الفكر الوضعي الليبرالي والعلماني القابل للتطوير والتحديث وهو بطبيعته مدني متحرر، فان المسلمين على العكس من ذلك يستندون الى الفكر الاسلامي المنصوص والمحكوم بقواعد ثابتة نسبيا تقييده وتوقف حركته [2].

1 – الثقافة التقليدية للنخبة السياسية: بادئ ذي بدء لا بد من ذكر حقيقة مفادها ان العلاقة بين الاحزاب الدينية والديمقراطية تستند الى ثقافة النخب السياسية التي تعتمد على نوعية المنهل الثقافي للنخب الاسلامية الحزبية، التي تقوم في دراساتها وتعاليمها على التاريخ الاسلامي ، وبالتالي فأن البعض منها (اي عناصر النخبة الاسلامية الحزبية) ينظرون للديمقراطية على انها خروج عن النص القرآني، فضلا عن كونها طريقة حكم الدول الغربية التي تكن للمسلمين العداء والحقد والمؤامرات، وبالتالي فأن

[1]– هنا لا يقصد بالغرب (الراي العام او الشعوب) ، وانما يراد به النخبة الحاكمة او الساسة الغربيين، الذين يبحثون عن مصالح بلدانهم بأية طريقة، حتى لو كانت على حساب الدول والشعوب الاخرى . ينظر : اوليفي هروا، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، (بيروت : مطبعة الساقي، الطبعة الثانية، 1996) ، ص11.

[2]– ينظر : محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 1997) ، ص ص160–162.

ثقافة البعض من النخب الاسلامية قد جعل بينها وبين تبني الديمقراطية حاجزا من التعامل الجاد والبناء معها [1].

اذن، ان الاحزاب الدينية العراقية ، مثل بقية الاحزاب الاسلامية لها وجهة نظر خاصة بالديمقراطية . مستمدة من نظريتها بالدولة والحكم، وكذلك من علاقتها بالغرب بشكل عام، على الاقل في الوقت الحاضر، وقد تعيد النظر في وجهة نظرها، وتطور نظرياتها الدينية والحزبية وتقترب اكثر من الديمقراطية.

ثانياً_ الأحزاب السياسية العراقية وتطبيق الديمقراطية

اختلفت علاقة الأحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية، في مرحلة ما بعد عام 2003، عن ما قبلها، ويمكننا ان نتعرف على هذه الاختلافات من خلال الآتي:

المطلب الأول: تطبيق الاحزاب السياسية للديمقراطية على صعيد النظام السياسي

تختلف طريقة تعامل اي حزب سياسي مع الوقائع التي تصادفه في مرحلة ما قبل السلطة عن مرحلة ما بعد الوصول اليها، وهذه المرحلة هي بمثابة المختبر والمحك الذي يقاس من خلاله مدى جدية الاحزاب في تطبيق برامجها وشعاراتها السياسية. ان الملاحظة الأولى التي من الممكن ان نوردها في هذا المجال، هو ان السلطة لم يعد بالإمكان احتكارها من قبل حزب واحد كما كان الحال مع حزب البعث المنحل، وبالتالي فأن نيل جانب من السلطة من خلال الديمقراطية يعتبر هو الهدف الاساس لكل الاحزاب [2].

[1]– ينظر : عبدالله محمد النفيسي، دور الشيعة في تاريخ العراق السياسي الحديث، (الكويت: ذات السلاسل ، الطبعة الاولى 1990) ، ص12.دينا هاتف مكي، النخبة السياسية ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال دراسة حالة مر والعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 20) ، ص262.

[2]– جاء في الدستور ما نصه (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نياب(برلماني) ديمقراطي) . دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة الاولى .

ان سعي بعض الاحزاب لاحتلال موقع في السلطة وليس لتطبيق الديمقراطية، قد أبعد العمل الديمقراطي عن معناه الحقيقي، اذ استبدلت الديمقراطية التقليدية، بالديمقراطية التوافقية التي يشكك البعض من المفكرين في ان تكون نوع من انواع الديمقراطية [1].

اما عن الاسباب التي ادت الى ان تتبنى الاحزاب السياسية العراقية الديمقراطية التوافقية وليس الديمقراطية التقليدية، فهي كثيرة، ومنها الاتي:

1 – طبيعة برامج الاحزاب السياسية:

تتميز برامج الاحزاب السياسية العراقية، او لنقل اغلبية برامج الاحزاب السياسية العراقية بانها برامج تقوم على اساس دعم الهويات الفرعية: المذهبية والقومية، و لا تؤمن اغلب تلك الاحزاب باي برامج سياسية تسيير عليها اثناء ممارستها للسلطة، بل ان نصرة المذهب المعين والقومية المعينة هو البرنامج الاساسي الذي تؤمن به خاصة في المرحلة الأولى من العمل [2].

ان طبيعة برامج الاحزاب السياسية تجعل من عملية دمجها في نظام ديمقراطي حقيقي غير ممكن (على الاقل في الوقت الحاضر) ، لأن الديمقراطية التقليدية، تقوم على اساس وجود تعددية في البرامج السياسية وليس تعددية سياسية قومية ومذهبية، فكما اثبتت التجربة بأن الاحزاب العراقية تعتبر نفسها ممثلة للقوميات والمذاهب، وبالتالي فأن ما تكسبه من السلطة هو مكسب للمذهب وللقومية، وما تخسره هو ايضا خسارة لها، وهذا التفسير قد ولد احتقان وتفرقة في الشارع العراقي، حيث انقسم المجتمع بحسب تقسيمات الاحزاب السياسية العراقية، وصار هناك اسناد للديمقراطية التوافقية، فلا يمكن ان يرضى اي مكون بأن يكون له في الحكومة نفوذ اقل من غيره، حتى لو أفرزت الانتخابات نتائج مخالفة او معاكسة لذلك [3].

---

[1]– تعرف الديمقراطية التوافقية، على انها ذلك النوع من الديمقراطية التي تتوزع فيه السلطة السياسية على ممثلي المكونات المجتمعية . وهي تطبق في عدد لا بأس به من الدول المتقدمة وغير المتقدمة، كما هو حال التجربة البلجيكية ، وهي وان احتوت على سلبيات كثيرة، من قبيل تشتيت وحدة النظام السياسي وتعريض وحدة البلاد للخطر، الا انها توفر وتنطوي على ايجابيات متعددة ايضا، ولعل من ابرزها هو حماية حقوق الهويات الفرعية، من طغيان احداها على الاخرى، وتوفر جانب كبير من المشاركة السياسية . ينظر : ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة : حسني زينة ، (بغداد – بيروت: الطبعة الاولى، 2006) ، ص 47.

[2]– ينظر كل من : منعم صاحي العمار، الاحزاب السياسية ومستقبل العملية السياسية العراقية، في ، مجموعة باحثين، ندوة الخطاب السياسي العراقي، مجلة المستقبل العراقي، العدد15 (بغداد: مركز العراق للأبحاث، 2008) ، ص ص9–13. سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، (بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى 2014) ، ص ص250–257.

[3]– ينظر : اسامة مرتضى السعيدي، التنوع السياسي في العراق (رؤية تحليلية) ، مجلة المستقبل العراقي ، مصدر سابق،ص55.

2– التدخلات الاقليمية :

تجد البعض من الدول الاقليمية المجاورة للعراق ان مصلحته تكمن في بقاء النظام السياسي العراقي مقسم بحسب المكونات المجتمعية، مخافة ان ترسوا السلطة الى تنظيم سياسي يمثل مكون معين، لا ينسجم مع مذهبها او سياستها في المنطقة . لذلك هي تدعم الاحزاب التي تتوافق معها، وهذا الامر ينطبق على كل الدول الاقليمية تقريبا التي تتدخل في الشأن العراقي [1].

3– الرغبة الامريكية :

تبنت الولايات المتحدة الامريكية ملف المعارضة العراقية منذ عام 1990، ورعت مختلف الفعاليات التي قامت بها تلك الاحزاب السياسية المعارضة، خاصة المؤتمرات التي عقدتها مثل مؤتمر فينا وصلاح الدين ولندن ونيويورك، وفي كل تلك الفعاليات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الاحزاب السياسية العراقية على انها مقسمة وتمثل مجتمع مقسم، وان كل منها يمثل هوية من الهويات الفرعية، فهناك احزاب تمثل الشيعة العراقيين وهناك أحزاب تمثل السنة العراقيين، وأخرى تمثل الاكراد العراقيين، وهكذا[2]. وبعد ان تمت الاطاحة بالنظام السياسي العراقي السابق، لم تتخلى الولايات المتحدة الامريكية عن هذا النهج، بل استمرت تتعامل مع تلك الاحزاب على انها قوى لا تحمل برامج سياسية وهي تمثل الهويات الفرعية، وهذه الحقيقة هي احد الاسباب التي جعلت الاخيرة، تختار النظام البرلماني للعراق بدلا عن النظام الرئاسي ، لأن النظام البرلماني هو الاكثر مقدرة على استيعاب هذه التعددية المذهبية والقومية، وبقيت الولايات المتحدة الامريكية تصر على ان يشتمل النظام السياسي العراقي على كل المكونات المجتمعية بغض النظر عن عدد الاصوات التي حصل عليها كل تنظيم سياسي، وعندما تخسر القوى السياسية التي تدعي تمثيل مكون معين في الانتخابات، فأن الولايات المتحدة الامريكية لا تعترف بهذه النتيجة وتستمر بالضغط على الحكومة من اجل اعطاء هذا التنظيم السياسي دورا فيها [3].

---

[1] – وهذا التدخل السلبي، تقف وراءه دوافع كثيرة، ولعل من اهمها الخوف من ان تنجح التجربة الديمقراطية في العراق، وتنتقل الى تلك الدول، بالإضافة الى الصراع او الحرب الباردة ما بين دول المنطقة، والتي تجعل من العراق ساحة لها . ينظر : جابر حبيب جابر، امريكا وملف جوار العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11282، 18 اكتوبر 2009.

[2] – سعدي الابراهيم، مصدر سابق، ص ص2011– 2018 .

[3] – ينظر : الحسن بن طلال ، المسألة العراقية، ، (عمان : الجمعية الملكية الاردنية ، الطبعة الاولى ، 2003) ، ص39. بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدا مرجو ، ترجمة علي الايوبي ، (بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى ، 2006) ، ص56 .

4– ضعف الاحزاب الليبرالية العلمانية التي تحمل برامج سياسية:

يوجد في العراق ومنذ عشرينيات القرن الماضي العديد من الاحزاب السياسية العريقة مثل الحزب الشيوعي، الذي يعد من اوائل الاحزاب السياسية ذات الاطر الحداثية والتقدمية التي تشكلت في العراق، وهذه الاحزاب لم يسمح لها بالعمل العلني او بممارسة السلطة السياسية بسبب طبيعة النظام السياسي غير الديمقراطي الذي كان حاكما في العراق[1].

وبعد عام 2003 لم يتغير حال الاحزاب التقدمية والتي تحمل برامج سياسية تؤمن بالحداثة والتقدم، بل انها انتقلت من تحت سيطرة الفكر الشمولي الذي امتازت به الانظمة السابقة على عام 2003، الى نوع جديد من القيود، وهذه القيود تتمثل في تنامي شعبية الاحزاب الدينية على حساب شعبيتها، وبذلك بقيت محصورة في زاوية ضيقة هي النخبة، التي تعد غير كافية وغير قادرة على ان تمكن هذه الاحزاب من الممارسة الفعلية للسلطة السياسية [2].

وبذلك فشلت هذه الاحزاب في ان تطرح برامجها السياسية التي تفترض وجود نظام ديمقراطي حقيقي وبقيت المحاصصة والاحزاب السياسية التي تستفاد منها سارية في البلاد.

المطلب الثاني: تطبيق الاحزاب للديمقراطية على الصعيد الداخلي (الحزبي)

من الجدير بالذكر ان اية ملاحظة لطريقة عمل الاحزاب السياسية العراقية، وادارتها لأعمالها وبرامجها السياسية وشخوصها ستوصلنا الى نتيجة مفادها ان هذه الاحزاب لا تتخذ من الديمقراطية نهجا في كل مفاصلها، بل ان هناك حلقات ثابتة نسبيا و لا تخضع للعمل الديمقراطي مثل رئيس الحزب والاشخاص المقربين منه . ويمكننا ان نقول بأن الاحزاب السياسية العراقية هي احزاب اشخاص لهم درجة من الثبات (القدسية) اكثر مما هي احزاب تقوم على انتخابات داخلية يحدد من خلالها التسلسل الهرمي ، فضلا عن كونها ليست احزابا للجماهير. ويكمن الدليل في النقاط الأتية:

---

[1]– سعد ناجي جواد ، الحزب الشيوعي وامكانية تصحيح اخطاء الماضي، صحيفة رأي اليوم، منشورة بتاريخ 16 ايلول 2016، على هذا الرابط :

https://www.raialyoum.com/index.php

[2] – ينظر : اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013) ، ص209.

1- دور الزعماء في تشكيل الحزب:

ان قراءة تاريخ الاحزاب السياسية في العراق يثبت بأنها احزاب كان للزعماء دور كبير في تأسيسها، بل انها احزاب بدأت بظهور زعامات بارزة في المجتمع العراقي ثم ما لبثت هذه الزعامات ان تحولت الى احزاب سياسية، بعد ان تمكن هؤلاء الزعماء من ان يجمعوا المؤيدين للفكرة التي ينطلقون منها في حراكهم السياسي، وهذه الزعامات لا يمكن انكار دورها المهم في النضال والتضحية ، وكلما حاول احد الاعضاء المطالبة بالإصلاح الديمقراطي، او المطالبة بتغيير قيادات الحزب الاولى، كلما اصطدم بالرفض القاطع، اذا ما قلنا بالعقوبة والاقصاء، وسمع جملة من التهم والانتقادات ومن بينها تذكيره بفضل الزعيم (رئيس الحزب) في تشكيله والنضال من اجل القضية القومية او الدينية او الوطنية، وايضا بفضل ابناءه من بعده في المجال نفسه ([1]).

2 – الثقافة التقليدية للمجتمع العراقي:

تتميز اغلب المجتمعات في الدول غير المتقدمة بانها مجتمعات تقليدية، ومن ضمن الفكر التقليدي هو تقديس اشخاص الزعماء واحترامهم بشكل كبير جدا، وارجاع اغلب الامور الخارقة اليهم. وهذا الكلام ينطبق ايضا على زعماء الاحزاب السياسية العراقية، حيث يرجع اغلب اعضاء هذه الاحزاب الكثير من الانجازات والمكاسب المتحققة الى رئيس الحزب وزعيمه ويعتبرون ان بقاء الحزب هو رهن ببقاء وسلامة الرئيس، ويزداد هذا التحليل وضوحا خاصة اذا ما علمنا بان اغلب قادة الاحزاب هم بالأصل زعماء قبليون او دينيون وقد جلبوا او لنقل وظفوا هذا الجذر في الميدان السياسي، وتمكنوا عن طريقه من كسب الانصار والمؤيدين، وهذا الحال ينطبق على قادة الاحزاب الكردية الذين يعتبر اكثرهم بالأصل زعماء

[1]- وتزداد اهمية الزعيم، بالأخص عندما يستند الى اصله القومي والقبائلي، الامر الذي يضفي عليه هالة من القدسية اذا ما قلنا الحصانة من التغيير . ينظر : معد فياض، لقاء مع جلال الطالباني، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11221، بتاريخ 9 اب 2009. كمال مجيد، النفط والاكراد : دراسة العلاقات العراقية – الايرانية – الكويتية، ، (لندن : دار الحكمة، ، الطبعة الاولى ، 1997) ص ص137-140. سامي ال سيد عكلة الموسوي، دكتاتورية مسعود البرزاني و وجاب الاحزاب الكردية تجاهها بعد احداث كركوك، صوت العراق، على هذا الرابط:
https://www.sotaliraq.com

قبليون، وكذلك الحال مع البعض من زعماء الاحزاب الدينية الذين هم بالأصل زعماء دينيون او علماء دين كبار ومعروفين في المجتمع العراقي مثل اسرة السيد محسن الحكيم، وال السيد الصدر [1].

3 – الارتباط الخارجي:

لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في تثبيت المكانة الرمزية لبعض قادة الاحزاب السياسية العراقية وزعماءها، حيث ان جهة الارتباط ما بين الحزب والعالم الخارجي هو رئيس الحزب اكثر من الحزب نفسه، اذ ان المساعدات الدولية بمختلف اشكالها وصنوفها لا تصل الى الحزب الا عن طريق هؤلاء الممثلين، وهذه الدول الداعمة تتغاضى عن سلبيات الحزب خاصة فيما يتعلق بمسألة الاخذ بالديمقراطية على الصعيد الداخلي، بشرط ان يلتزم الحزب بمراعاة مصالح تلك الدول واحترامها وهي عندما تلمس التزام بعض الشخصيات الحزبية بهذه الشروط فأنها لا تتوانى في الدفاع عنها والحفاظ على مكانتها القيادية، وقد يصل الدعم الدولي الى الحد الذي تحدد فيه المناصب التي يمكن ان يشغلها اعضاء الحزب او ان تحرمهم منها، والامثلة على ذلك كثيرة، ومنها التدخلات التي تقوم بها الدول الكبرى في الشأن الداخلي العراقي بعد كل انتخابات من اجل اخراج هذا السياسي من المنصب الفلاني او تثبيته فيه[2].

واخيرا لا بد لنا من القول بأن الديمقراطية على الصعيد الداخلي للحزب من الممكن ان تطبق على المناصب والمواقع غير المهمة فقط، في حين ان المواقع المهمة او الرئيسة فهي لا تخضع للعمل الديمقراطي بل هي كما اشرنا من حصة رئيس الحزب وزعيمه [3].

اذن، ان الاحزاب السياسية العراقية، بالرغم من ممارستها للعمل السياسي، وفق النظام الديمقراطي، الا انها ابتعدت عن الديمقراطية الحقيقية واتجهت صوب الديمقراطية التوافقية، في حين انها على الصعيد الداخلي، حافظت على مكانة الزعماء، وربما قام البعض منها بتغييرات في الكوادر الاقل اهمية ، من باب العمل الديمقراطي.

---

[1]– ينظر: محمد رضا النعمان، ايام المحنة وسنوات الحصار، (قم : الطبعة الثانية) ، ص997 ، ص16. حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، في مجموعة باحثين، المجتمع العراقي حفريات سوسولجية في الأثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد– اربيل: الطبعة الثالثة، 2008) ، ص153.

[2]– حول ظروف عمل الاحزاب العراقية عقب عام 2003، ينظر : اسماء جميل وفالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية العراقية، اصدارات عراقية، على هذا الرابط:http://www.iraqstudies.com/featured7a.html

[3]– علاء كرم الله، العراق من الخلاص من الدكتاتورية الى الوقوع في جحيم المحاصصة، على هذا الرابط:https://kitabat.com

الخاتمة:

يظهر لنا من كل ما تقدم من ان اغلب الاحزاب السياسية العاملة في العراق بعد عام 2003، هي احزاب لم تصل الى التطبيق الفعلي للديمقراطية، سواء على صعيد السلطة او حتى على الصعيد الداخلي، على الاقل في هذه الفترة، لكنها قد تغير من أدائها في المراحل القادمة، كنتيجة متوقعة لتراكم التجربة الديمقراطية في البلاد .

الاستنتاجات:

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات، ومنها الاتي:

اولا – فيما يخص الاحزاب والديمقراطية في مرحلة ما قبل عام 2003:

لم تكن الاحزاب السياسية العراقية المدنية، في مرحلة ما قبل عام 2003 تتخذ من الديمقراطية وسيلة للعمل الحزبي الداخلي، وكانت تتخذ منها شعارا للمحافظة على الدعم الدولي، ولجعلها حجة على النظام السياسي العراقي السابق، على اعتبار انها لو وصلت الى السلطة لخلصت العراق من دكتاتوريته وأقامت الديمقراطية في هذا البلد. اما الاحزاب الدينية فهناك غموض في علاقتها مع الديمقراطية، تتعلق بطريقة تفهم الدين لهذا النهج من الحكم.

ثانيا – فيما يخص الاحزاب والديمقراطية في مرحلة ما بعد عام 2003:

لم تعد الديمقراطية تعني لدى الاحزاب السياسية في العراق الكثير، بقدر ما هي وسيلة لضمان بقاءها في السلطة، والدليل التمسك بالمحاصصة والديمقراطية التوافقية التي تعطي هذه الاحزاب امكانية البقاء في السلطة بغض النظر عن مدى شعبيتها ومدى النتائج التي تحصل عليها في الانتخابات.

ثالثا – فيما يخص ديمقراطية الاحزاب على الصعيد الداخلي:

تقبل الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 اجراء الانتخابات والعمل الديمقراطي في داخلها بشرط ان لا تطال الديمقراطية القيادات العليا فيها بالتغيير، وعلى هذا الاساس يلاحظ بقاء تلك القيادات دون اي تغيير يذكر منذ فترات طويلة، حتى بعد ان تجري تلك الاحزاب انتخابات داخلية هدفها اعادة الهيكلة وتبادل المواقع والتطهير الحزبي.

المقترحات: من المقترحات الاتي:

اولا – من الاجدر، بالأحزاب السياسية العراقية ان تحدد موقفها من الديمقراطية، وتصارح الشعب العراقي، فاذا كانت لا تؤمن بالديمقراطية فمن المفترض ان تقول للجماهير بأن هذا النظام لا يتلاءم والظروف الداخلية للبلد، كون الديمقراطية هي ليست سلعة جاهزة يتم استيرادها، بل هي ابنة البيئة وابنة المجتمع ولا يمكن لها ان تزدهر وان تطبق بشكل صحيح الا في البيئات المناسبة، اما اذا كانت تعتقد بان الديمقراطية تتلاءم وظروف العراق الداخلية فلماذا لا تطبقها بالشكل الحقيقي والصحيح كما هو الحال في الدول المتقدمة؟

ثانيا – من الافضل، ان تمنح الاحزاب السياسية العراقية الفرصة للقيادات الشابة والاجيال العراقية الصاعدة لممارسة دورها الحقيقي في قيادة الحزب ورسم سياساته، بدلا من الاعتماد على القيادات القديمة التي كثيرا ما تفكر بعقلية الماضي ، اذا ما قلنا بأنها لا تفكر الا بعقلية المعارضة والانتقام، وهذا التغيير لا يتم الا من خلال الانتخابات الداخلية للحزب او حتى من خلال التدرج الحزبي الذي تعتبر الكفاءة من اهم خطواته الناجحة.

ثالثا – من الواجب على الشعب العراقي، و نخبه المثقفة ان يحاسب احزابه السياسية وينبهها الى اخطاءها والى هفواتها لأنها لم تعد خارج السلطة بحيث لا تنعكس تلك الاخطاء عليها وعلى شخوصها فحسب، بل هي تقود البلاد الان واي خطأ ترتكبه سيدفع ثمنه الشعب العراقي بأكمله.

رابعا– من الضروري، ان تهتم النخب العراقية المثقفة ومنظمات المجتمع المدني بالتثقيف السياسي، بحيث يتم افهام اعضاء الاحزاب العراقية وتوجيههم الوجهة الصحيحة، كون اغلب الكوادر الحزبية لا تفقه حيثيات العمل الحزبي الناجح وقد وصلت الى المناصب العليا في الاحزاب من خلال المحسوبية والمنسوبية.